Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحديث النبوى ارتفع الحظر، فأذن عليه السلام برواية أحاديثه وكتابتها على النحو الذى تقدم ذكره.

ونضيف إلى ما قاله علماؤنا رضى الله عنهم، أن القرآن يجب حفظه وتلاوته على الصورة التى أنزله عليها لفظا ومعنى وتراكيب، فلا يجوز فيه إبدال حرف بحرف، ولا كلمة، بكلمة، ولا الإخلال بنظم تراكيبه مهما كان الأمر، وأنه متعبد بتلاوته كما نزل.

أما الحديث النبوى فيجوز عند الضرورة روايته بالمعنى دون اللفظ نطقا لا كتابة، كما يجوز للراوى إذا نسى لفظا، أو اشتبه عليه الأمر، أن يذكر لفظا آخر يدل على معنى اللفظ الذى نسيه مع التنبيه على ذلك. لهذا كان من الضرورى كتابة القرآن، والاكتفاء فى رواية الحديث بالحفظ.

ويؤيد هذا ما روى عن الضحاك من قوله:

«لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف» فأنت ترى علماءنا أهل الحق يقرون بصحة حديث النهى الذى رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه، كما يقرون بأحاديث الإذن دون تفرقة، وقد أزالوا التعارض الحاصل بين حديث النهى وأحاديث الإذن بما قد رأيت من توجيه:

النهى كان أولاً، والإذن كان ثانيا، ولهذا نظائر فى السنة، فقد نهى النبى ﷺ عن زيارة القبور أولاً، ثم عاد فأذن فيها ثانيا للعظة بها كما نهى عن ادخار لحوم الأضاحى أولاً، ثم عاد فأذن بادخارها ثانيا. وكل هذا حدث لحكمة تزيل من النفوس الريبة. وتبعث فيها برد اليقين.

موقف منكرى السنة:

أما منكرو السنة فأمرهم عجب. وهم أمام هذه المسألة فريقان:

فريق منهم يذكر حديث النهى وحده، ولا يشير من قريب أو من بعيد إلى أحاديث الإذن؟! وكأنها - عندهم - لم تكن. وهم بهذا يبرهنون على أنهم طلاب باطل لا طلاب حق، وأنهم أبعد ما يكونون عن المنهج العلمى النزيه.